مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية
المجلد الثالث – العدد الأول – 2025 – الصفحات 95-110

مشروعية السلطة السياسية من خلال دراسة وتحليل المفهوم في المجتمعات القديمة والمعاصرة

د. المختار ضو زامونة [1*]، أ.هاني بشيـر الزيات [2]
[1] أستاذ مساعد، قسم العلاقات السياسية الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة ليبيا المفتوحة، ليبيا
[2] ماجستير السياسات العامة، كلية العلوم السياسية، جامعة طرابلس، ليبيا
[*] **البريد الإلكتروني (للباحث المرجعي):** almokhtarzamouna@gmail.com

The legitimacy of political authority through the study and analysis of the concept in ancient and contemporary societies

Dr. Al-Mukhtar Daw Zamouna [1*], Hani Bashir Al-Zayat [2]
[1] Assistant Professor, Department of International Political Relations, Faculty of Political Science, Open University of Libya, Libya
[2] Master's Degree in Public Policy, Faculty of Political Science, University of Tripoli, Libya

تاريخ الاستلام: 02-05-2025، تاريخ القبول: 05-09-2025، تاريخ النشر: 14-09-2025.

الملخص

تهدف الورقة إلى مجموعة من الأهداف من أهمها التعريف بالسلطة السياسية وعلاقتها بالدولة وكيفية نشأتها وتركيباتها، وتشابكها وتداخلها مع مفاهيم مشابهة كالنظام السياسي والسيادة، وهي نقطة البداية التي انطلق منها الباحث في هذه الدراسة لتوضيح بعض المفاهيم، قبل الاجابة على السؤال الرئيس وهو (هل نحن في حاجة إلى سلطة سياسية؟ أم أن السلطة السياسية ظاهرة طفيلية وغير ضرورية؟) والذي أنبثق عنه عدة أسئلة فرعية سيجيب عليها الباحث في سياق هذه الدراسة.

عليه انطلق متن هذه الدراسة من فرضية رئيسة وهي أن الانسان بطبعه أناني وأن السلطة السياسية ضرورية لأي مجتمع إنساني، فاذا غابت السلطة عن أي مجتمع انساني فستعم هذا المجتمع الفوضى. لكن دون أغفال الايديولوجيات والتوجهات والمدارس الفكرية المطالبة بإلغاء الدولة من خلال طرح الباحث لسؤاله: (هل فكرة اللادولة تعني بدون سلطة؟ وما هو الخطأ في وجود سلطة سياسية؟)

استخدمنا المنهج التاريخي لدراسة الخلفية التاريخية ولمساعدة الباحث في بيان ورصد الظاهرة، إلا أنه اتضح للباحث أن استخدام منهج علمي واحد لا يكفي لتحقيق اهداف البحث والدراسة، ولتحقيق التكامل والموضوعية، استخدام الباحث المنهج التاريخي، واستعان بعدد من النظريات والمناهج الاخرى، من مبدأ تعدد المناهج يؤدي إلى تحليل أكثر عمقاً ودقة، استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي من أجل ملاحقة المتغيرات المتلاحقة الناتجة عن الظاهرة كنتيجة طبيعة لتطور المجتمعات والجماعات البشرية، بالإضافة للمنهجين الاستقرائي والاستنباطي.

تطرقت الدارسة كذلك إلى **(نظرية النخبة السياسية)** وهي من نظريات المستخدمة في تحليل عمل الأنظمة السياسية.

في جزئية الدراسة التي تتحدث عن مفهوم السلطة في الفكر السياسي الاسلامي أضطر الباحث الاستعانة بمنهج تحليل النص القرآني.

تم تقسيم الدراسة بشكل أساسي على (5) مباحث لتغطية جوانب الموضوع:

- المبحث الأول: ماهية السلطة السياسية والدولة وتوضيح بعض المفاهيم المشابهة
- المبحث الثاني: نشأت الدولة ومراحل تطور السلطة السياسية
- المبحث الثالث: مفهوم السلطة السياسية في الفكر المسيحي والفكر الغربي
- المبحث الرابع: مفهوم السلطة السياسية في الفكر الاسلامي ومصادره الاصلية (القرآن والسنة)
- المبحث الخامس: الاتجاهات المعادية للدولة (اللاسلطوية)، الفوضوية إنموذجًا.
- الخاتمة

وقد خلص الباحث إلى نتيجة مفادها:

بضرورة وجود السلطة السياسية في المجتمعات، وأنه لا يمكن تصوّر مجتمع دون سلطة سياسية تحكمه وتنظمه، وتصدر القواعد والقوانين التي تسري عليه، وأنه في غياب السلطة تسود المجتمع الفوضى.

الكلمات المفتاحية: السلطة السياسية، الدولة، الانكارية، اللاسلطوية، الفوضوية.

Abstract

This paper aims to achieve a set of objectives, the most important of which is to define political authority and its relationship to the state, its origins and structures, and its intertwining and

overlapping with similar concepts such as political order and sovereignty. This is the starting point from which the researcher embarked in this study to clarify some concepts, before answering the main question: "Do we need political authority? Or is political authority a parasitic and unnecessary phenomenon?" This question gave rise to several sub-questions that the researcher will address in the context of this study.

Accordingly, the body of this study is based on a primary hypothesis: humans are selfish by nature, and political authority is essential for any human society. If authority is absent from any human society, chaos will prevail. However, without neglecting the ideologies, trends, and schools of thought calling for the abolition of the state, the researcher poses the following question: "Does the idea of a stateless state mean without authority? What is wrong with the existence of political authority?"

We used the historical approach to study the historical background and assist the researcher in clarifying and monitoring the phenomenon. However, it became clear to the researcher that using a single scientific approach was insufficient to achieve the objectives of the research and study. To achieve integration and objectivity, the researcher employed the historical approach and drew on a number of other theories and approaches. Based on the principle that multiple approaches lead to a more in-depth and accurate analysis, we employed the descriptive-analytical approach to track the successive variables resulting from the phenomenon as a natural consequence of the development of societies and human groups, in addition to the inductive and deductive approaches.

The study also addressed the theory of the political elite, one of the theories used to analyze the functioning of political systems.

In the section of the study that discusses the concept of authority in Islamic political thought, the researcher was forced to resort to the method of analyzing the Qur'anic text. The study was divided primarily into (5) sections to cover the following aspects of the subject:

• Section One: The Nature of Political Authority and the State, and an Explanation of Some Similar Concepts
• Section Two: The Origin of the State and the Stages of Development of Political Authority
• Section Three: The Concept of Political Authority in Christian and Western Thought
• Section Four: The Concept of Political Authority in Islamic Thought and Its Original Sources (the Qur'an and Sunnah)
• Section Five: Anti-State Trends (Anarchism), Anarchism as a Model
• Conclusion

The researcher concluded that:

The existence of political authority is necessary in societies, and that it is impossible to imagine a society without a political authority that governs and regulates it, and issues the rules and laws that apply to it. In the absence of authority, chaos prevails in society.

Keywords: Political Authority, State, Denialism, Anarchism, Anarchism.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تبحث في ظاهرة سياسية أثارت العديد من التساؤلات منذ القرن الثالث قبل الميلاد، المتمثلة في أراء مفكري اليونان والمدرستين الابيقورية* والرواقية**، وحتى وقتنا الحاضر، آلا وهي هل نحن في حاجة إلى سلطة سياسية أم أن السلطة السياسية ظاهرة طفيلية وغير ضرورية وأن أي مجتمع أنساني يستطيع أن يعيش ويحي بدون سلطة تقيده، ودراسة وتحليل الاتجاهين الرافض لوجود سلطة سياسية والاتجاه المؤيد لها والذي يرى أن السلطة السياسية ضرورة.

ومن خلال خوض الباحث في غمار دراسة موضوع السلطة السياسية، تبين للباحث أن هناك مواضيع جديدة تحتاج للبحث والدراسة، من خلال الاسئلة التي طرحت في هذه الدراسة، ما فتح أفاقًا جديدة أمام الباحث للبحث والدراسة في عدد من الموضوعات سيتناولها الباحث في دراساته مستقبلًا.

* نسبة الى ابيقور الفيلسوف اليوناني مؤسس المدرسة الابيقورية عاش في الفترة من 343-270 ق.م.
** يطلق عليهم (اصحاب الرواق) نسبة لمكان الدراسة (الرواق المنقوش)، مدرسة فلسفية أسسها زينون عام 308ق.م .

أسباب اختيار الموضوع:

الإهتمام الشخصي للباحث وميوله للدراسة والبحث في حقل النظرية السياسية، والرغبة والفضول في التعرف على مراحل تطور الفكر السياسي، من خلال دراسة المتغيرات التي طرأت على السلطة السياسية.

اشكالية الدراسة:

سنحاول من خلال هذه الورقة مناقشة الموضوع والتطرق لجوانبه للإجابة على السؤال الرئيس وهو (هل السلطة السياسية ضرورية؟)، والذي انبثق عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية :

1- مفهوم السلطة السياسية وكيف نشأت وتطورت، وهل السلطة السياسية هي الدولة؟
2- ماهو مفهوم السلطة في الفكر السياسي الغربي والفكر السياسي الاسلامي ؟
3- هل نحتاج فعلًا إلى سلطة سياسية؟ هل يستطيع الإنسان أن يعيش بمعزل عن الدولة .. أي خارج سلطتها؟
4- هل فكرة اللادولة تعني بدون حكومة .. أي بدون سلطة؟ وهل يمكن تصوّر مجتمع دون سلطة سياسية حاكمة، تنظمه وتسن القواعد التي يسري عليها؟
5- ما هو الخطأ في وجود سلطة سياسية؟
6- هل هناك إمكانية أن تختفي الدولة والسلطة السياسية؟ وكيف فسر القائلين بعدم ضرورة السلطة السياسية موقفهم ؟

أهداف الدراسة:

1- التعريف بالسلطة السياسية، والتعريف بالدولة
2- بيان علاقة الدولة بالحكومة، وتوضيح الفرق بين السلطة السياسية والدولة.
3- توضيح المفاهيم المتشابهة والمتشابكة مع مفهوم السلطة السياسية.
4- التطرق باختصار للنظريات المفسرة لنشأة السلطة السياسية وتفسيرات الخضوع للسلطة.
5- طبيعة السلطة السياسية، وكيف نشأت السلطة في المجتمعات، وماهي مبررات ظهور السلطة السياسية.
6- استعراض أراء المفكرين وعلماء السياسة في الدولة والسلطة السياسية.
7- مفهوم السلطة السياسية في الفكر السياسي المسيحي والغربي
8- مفهوم السلطة السياسية في الفكر الإسلامي، وفي مصادره الأصلية.
9- تسليط الضوء على الفرق الاسلامية الشاذة الرافضة للسطلة (فرقة النجدات - الُمحكمة).
10- تسليط الضوء على التوجه الرافض للسلطة، الايدلوجية الفوضوية (الانكارية) انموذجًا، وهل ميز الفوضويون بين دولة وأخرى؟

المناهج المستخدمة في هذه الدراسة:

استنادا إلى طبيعة الموضوع و مشكلته البحثية التي يسعى هذا البحث للإجابة عليها، فإن المنهج المناسب للدراسة هو المنهج التاريخي، والهدف من هذا المنهج هو دراسة الخلفية التاريخية عن طبيعة الانسان والسلطة السياسية ونشأة الدولة، والتغيير الذي حدث عبر العصور لظاهرة السلطة، لفهم أدق وأعمق.

إلا أنه للضرورة العلمية استلزم الاستعانة بعدد من المناهج العلمية حتى تتحقق اهداف البحث والدراسة، ومن مبدأ تعدد المناهج يؤدي إلى تحليل أكثر عمقاً ودقة، استعان الباحث بالمناهج والنظريات التالية:

المنهج الوصفي التحليلي بوصف الظاهرة، وتحليلها بدقة لفهم أسبابها وعوامل نشأتها. وكذلك الاستعانة بالمنهج الاستقرائي والاستنباطي، من أجل معرفة عموميات وجزئيات هذا الموضوع، والخروج برؤية متكاملة وتصوراً واضح حول كافة جوانب الدراسة.

واستخدمنا منهج تحليل النص القرآني في جزئية الدراسة التي تتحدث عن مفهوم السلطة في الفكر السياسي الاسلامي، فمعجزة القرآن الكريم أنه صالح لكل عصر، فإن هذا المنهج يظهر صور الاعجاز العلمي التي سبقت عصره بقرون.

ستتطرق الدارسة إلى **(نظرية النخبة السياسية)**، وهي من نظريات المستخدمة في تحليل عمل الأنظمة السياسية، وتفسير الصراع والقوة المنظمين لتوازن العلاقة بين الحاكم والمحكوم، من خلال التفكيك العلمي لطبيعة العلاقة المتشابكة بين الدولة والمجتمع بنخبه المتعددة السياسية والدينية والاقتصادية.

وتسعى النظرية لوصف وشرح علاقات القوة في المجتمع الحديث، بافتراضها أقلية صغيرة، تتكون من نخب سياسية واقتصادية ودينية، يشكلون السلطة السياسية في الدولة، تخضع لها الاغلبية المطلقة سوء بالقبول أو الإكراه.

فرضيات الدراسة:

اعتمادًا على مشكلة الدراسة وأهدافها والتساؤلات المطروحة، فإن الافتراض الأساسي في هذه الورقة يقوم على الفرضيات الآتية:

1- أن السلطة السياسية ضرورية لأي مجتمع إنساني.
2- اذا غابت السلطة عن أي مجتمع انساني سيتسم بالفوضى.
3- أن الانسان بطبعه أناني ويفترض أن تكون هناك قوانين، وبالتالي هناك سلطات لفرض تطبيق هذه القوانين.

مصادر الدراسة:

استعان الباحث بمصادر المعلومات والبيانات من عدة مصادر شملت:

أ- الكتب والرسائل العلمية والدوريات المتعلقة بموضوع الدراسة، بالإضافة للمواقع الالكترونية ومقالات انترنت لمختصين بموضوع السلطة السياسية.
ب- الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع.

الصعوبات التي واجهت الباحث:

إن محاولة الاحاطة بجميع ما كتب عن السلطة السياسية ومفهومها ونشأته وتطورها عمل شاق، فالبحث في موضوع السلطة السياسية متداخل ومتشعب ويطول فيه الشرح، وبسبب القيود المفروضة على الباحث الالتزام بعدد محدد من الصفحات، أوجب على الباحث الايجاز في بعض مباحث الدراسة على المعلومات التي تهم موضوع الدراسة، دون أن يخل أو يؤثر على جودة البحث.

توضيح لمفاهيم ومصطلحات الدراسة :

- فرق المحكمة[1]: أول فرق الخوارج، وأساس الفرق التي أتت بعدها، كانت هذه الفرقة قد انفصلت عن جيش علي بن أبي طالب رضي الله عنه حين تمت الموافقة على التحكيم بين علي ومعاوية رضي الله عنهما، ثم اشتد انفصالها بعد أن ظهرت النتيجة في غير ما كانوا يؤملون.
- الماعت: اقترن الماعت بنشأة الدولة وممارسة السلطة، عن طريق الملكية المقدسة، مصطلح أطلقه المصريون القدماء على جوهر النظام والعدالة للكون والملك والمجتمع والفرد، فالماعت تمثلت في ألهة العدالة[2].
- فرقة النجدات[3]: أتباع نجدة بن عامر بن عبد الله بن ساد بن المفرج الحنفي، أحد فرق الخوارج السبعة الرئيسة، وهم أصحاب مذهب يختلف قليلًا عن بقية الفرق، واشتهروا باختلافهم بين بعضهم البعض، وخروجهم على قادتهم.
المدارس الفلسفية كثيرة في اليونان، إلا أن أهمها أربع مدارس، هي (الكلبية والشكوكية والرواقية والإبيقورية)، وأشهرها الرواقية والإبيقورية*.
- الابيقورية: مذهب ومدرسة فلسفية (التوجه الواقعي) ظهرت بعد ارسطو، وقد طور الابيقوريون أفكارهم على أساس أن أي حكومة يمكنها السيطرة على الافراد تعتبر حكومة فاضلة يجب طاعتها، فأهم هدف في الحياة هو تحقيق السعادة للفرد، والسعادة هي أشباع الرغبات الروحية والاخلاقية والمادية للفرد، والدولة تمثل هذه الاداة لإشباع رغبات هؤلاء الافراد، أما القانون فهو الوسيلة التي تضمن السلام والطمأنينة للأفراد[4].
- الرواقية: فلسفة اخلاقية مثالية نادت هذه الفلسفة بالعالمية والمساواة والتمسك بالأخلاق، وقد فصل الرواقيون بين الاخلاق والسياسة، فاهتموا بالأخلاق واعتبروها القوى المحركة للفرد، وهي ليست من اختصاص الجماعة بل هي من اختصاص الفرد ويمكنه التحكم فيها، وأهملوا السياسة، ومن المبادئ الاساسية لدى الرواقيون ان الكون يحكمه قانون طبيعي واحد يمكن ان يدركه العقل الانساني، وان الافراد متساوون بحكم ما يتمتع به كل فرد من إدراك وعقل ولا فرق بين الافراد العقلاء، وان الافراد ينتمون لأخوة عالمية يتخطون على اساسها حدود الدولة، حيث ان حياة الفرد اسمى من الحدود التي تفرضها عليه الدولة، ويدعوون لتجاوز حدود الدولة والاتجاه نحو العالمية، وابتكروا مصطلح (المواطن العالمي)، فالأفراد يخضعون لقانون طبيعي واحد ويتمتعون بالمساواة ويتمتع الافراد بالعقل وينتمون لجماعة عالمية واحدة، حيث نادى الرواقيين بالمساواة المطلقة، وفسروا الفوارق الاجتماعية والمادية بين الافراد بانها نتاج القوانين الوضعية، وهو ما اعتبروه خروجا عن القوانين لطبيعية[5] .

مقدمة

منذ أن عرف الانسان الحياة على الارض وعاش في مجموعات بشرية، تحدث الكثير من المفكرين والمؤرخين عن كيف نشأة الدولة والسلطة، واختلطت الروايات والنظريات والافكار لدى المفكرين والمؤرخين حول نشأة الدولة وظهور السلطة السياسية، بما توفرت لهم من معرفة ومصادر في حينها، وأغلب النظريات لا تختلف في جوهرها عن بداية نشوء هذه الظاهرة.
أن ظاهرة السلطة السياسية من أعقد الظواهر الاجتماعية، تعود نشأتها للحضارات القديمة فهي قديمة قدم وجود الأنسان وطبيعة حياته في مجموعات بشرية، وقد جاء في البرديات المعبرة عن الفكر السياسي في مصر الفرعونية مثل (بردية نفرتي وبردية النصائح وبردية الفلاح الفصيح ومعنى العدالة في مفهوم الماعت)، وتعرضت ظاهرة السلطة لعدة تطورات على مر العصور.

---

[1] الدرر السنية، موسوعة الفرق،الخوارج، البابُ الرَّابِعُ: فِرَقُ الخَوارِجِ، الفَصلُ الثَّالثُ: التَّعريفُ بِفِرَقِ الخَوارِجِ، المَبحَثُ الأول: من فرق الخوارج: المحكمة، لمزيد من المعلومات متاحة على https://dorar.net/frq/1166

[2] حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي من افلاطون إلى محمد عبده، مكتبة الانجلو المصرية، ط7، 2019

[3] عبدالقادر بن شيبة الحمد، فرقة النجدات، التاريخ الاسلامي، 2018/07/30، متاح على الرابط التالي: https://islamstory.com/ar/artical/3408395

* لمعلومات أكثر عن المدراس الفلسفية في اليونان يمكنك مراجعة سلسلة كتب جورج سباين، تطور الفكر السياسي (5 أجزاء)، (الكتاب الأول، والكتاب الثاني) ترجمة جلال حسن العروسي، القاهرة، دائرة المعارف بمصر، 1954.

[4] حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي من افلاطون إلى محمد عبده، المرجع السابق نفسه.

[5] أ.د.حورية توفيق مجاهد، المرجع السابق نفسه.

فكلما تطورت الجماعة الإنسانية، تعززت ظاهرة السلطة أكثر، وتحولت إلى قوانين منظمة للمجتمع... وكلما تطورت الدولة، أصبحت هذه القوانين أكثر استقرارا وتعقيدا.

فأساس الحياة هو الإنسان الفرد، ومن مجموعة الأفراد تتكون الأسرة، ومن مجموعة أسر، تفاعلوا فيما بينهم بعمل مشترك كالعمل له استمرارية سموا جماعة، فإن ربطت بينهم قوانين ونظم أو دولة كانوا مجتمعا. ولاستمرارية المجتمع هذا فلا بد من عقد اجتماعي، ويتم اختيار (نظام سياسي)، تنبثق عنه أعراف وعادات بالتواتر والتكرار تتحول إلى قوانين، لتطبيق هذه القوانين تحتاج إلى سلطة باتفاق المجتمع ولحمايته، وحفظ كرامته واستقراره في الحياة وأمنه، وبذلك تكون الدولة التي ينبغي أن يكون العامل فيها أجيرا، والسيد هو الأمة أو الشعب، وكل يعرف واجبه[1].

والسلطة السياسية تتميز عن باقي السلطات الاخرى الغير سياسية، كالسلطات الإقتصادية والدينية بأنها ظهرت مع قيام التنظيمات الجماعية، وبعد أن تطورت هذه المجتمعات البشرية، والخضوع لسلطة الدولة هو خضوع إجباري وليس إختياري، أي أنه لا يمكن الإفلات من سلطة الدولة. لأنها تملك القوة وأدوات الإخضاع والإلزام لإنفاذ أوامرها على جميع الأفراد المقيمين على إقليمها، وهي تمثل السلطة العليا الوحيدة داخل الدولة، فلا توجد سلطة أخرى تخضع لها الدولة، فهي تؤدي وظائفها داخل إقليمها وخارجه (السيادة)، وهي المسؤولة عن أفعالها أمام الشعب والوحدات الدولية الأخرى، ولا تحدها سلطة أخرى، فالحكام يعملون لتحقيق المصالح العامة الشعب .

أن نقطة البداية الطبيعية في دراسة العديد من المواضيع المهمة توضيح المفاهيم، وسنتعرض لمفهوم السلطة السياسية أولا، ومن هذه النقطة يكون المدخل للتعريف بالسلطة السياسية والدولة، وكيف عرّفها أهل اللغة وأصحاب التخصص والمفكرين، لنخلص في النهاية إلى تعريف وفهم شامل لمفهوم السلطة السياسية وضرورتها.

المبحث الاول : ماهية السلطة السياسية والدولة

1- تعريف السلطة السياسية (Political power):

عرفت السلطة السياسية بأنها "ظاهرة اجتماعية لها القدرة الفعلية على احتكار وسائل القمع والإكراه، داخل الجماعة بهدف تحقيق الانسجام، والأمن الاجتماعي لصالح هذه الجماعة"، والسلطة السياسية هي العنصر الثالث لتكوين الدولة، وقد يطلق لفظ (الدولة) على السلطة السياسية باعتبار أن السلطة السياسية هي الخاصيَّة المميزة للدولة[2].

وعرفها البعض بأنها: القدرة على جعل المحكوم يعمل أولا يعمل، أشياء معينة، سواء أراد المحكوم أو لم يرد، إنها علاقة طاعة فيها يعترف الفرد بحق آخر أو آخرين في ممارسة تنظيم وإدارة حياته العامة، أو بعض جوانبها[3].

فأينما يكون الشعب توجد السلطة وهي الهيئة المنظمة التي تتولى ممارسة السلطة وحكم الشعب، وادارة وحماية و تدبير شؤون البلاد، فممارسة السلطة هي احد صور القوة التي تدير جهود العاملين في مؤسسات الدولة، لتحقيق الاهداف العامة والخاصة للدولة . فالسلطة شكل من أشكال القوة تنظم وتوجه جهود وواجبات الجميع من خلال القرارات التي تصدر عنها، وهي ملزمة لكونها صدرت من اشخاص شرعيين حسب ما يعتقد الاشخاص الخاضعين لها.

ويقسم ماكس فيبر السلطة لثلاثة نواع :

- السلطة التقليدية المشروعة: التي تقوم على التقاليد و الاعراف وحكم المعتقدات .
- السلطة الكاريزمية: مزايا تفوق شخصية لدى الزعيم الذي يرتبط به سلطان النظام السياسي وشرعيته.
- السلطة القانونية: التي تقوم على مجموعة من القواعد القانونية [4].

- خصائص السلطة السياسية:

يمكن تمييز السلطة السياسية عن غيرها من السلطات بعدة خصائص تتميز بها وتتسم بها السلطة السياسية:

السلطة السياسية ثالث أركان الدولة بعد ركني الشعب والإقليم، وهي الهيئة المنظمة التي تنفرد بالسيادة في فرض سلطاتها على الاقليم والاشخاص المقيمين فيه.

فالسلطة السياسية سلطة اصيلة وسامية، ودائمة وموحدة ولا تقبل التجزئة، وهي تعلو على جميع السلطات وتفرض ارادتها على الجميع داخل حدود الدولة، وتستمر بعد زوال الحكام، ولا تتجزأ لأنها واحدة .

ما يميز السلطة السياسية عن باقي السلطات الدينية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها أنها:

- سلطة أصلية لا تتبع أي سلطات أخرى ولاتعلوها سلطة.
- سلطة عليا مركزية، أي وجود سلطة واحدة في تفرض سلطاتها على كامل الاقليم.
- سلطة دائمة تعمل حتى بعد زوال الحكام الممارسين لها.
- سلطة لا تقبل التصرف فيها أو التنازل عنها فالحكام لا يملكونها بل هم وكلاء عن الشعب.
- سلطة اكراه تحتكر جميع أنواع القوة المادية.

---

[1] محمد صالح البدراني، الدولة والسلطة والنظام، موقع عربي 21، 2024/02/23، https://arabi21.com/story/1496255

[2] السلطة السياسية في الفكر السياسي الغربي والإسلامي، موقع الخلافة، https://www.khilafah.net/archives/2690

[3] المركز الليبي للدراسات الاستراتيجية، السلطة السياسية، https://lcss.gov.ly/articles/blog/post-9/

[4] ناظم عبدالواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي عمان الاردن، ط1 - الإصدار الثاني 2009

- سلطة غير قابلة للتجزئة أي ان السلطات الثلاثة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) أدوات لممارسة السلطة فهي تتقاسم المهام وتوزعها بينها، ولا تتقاسم السلطة .

2- تعريف الدولة (State):

مصطلح الدولة مأخوذ من المصطلح اللاتيني (STATE)، ولا علاقة لها بالثقافة العربية فلم يرد مفهوم الدولة في التراث العربي الاسلامي على الإطلاق ويمكن الاستدلال هنا بأن ورودها بالضم في القران الكريم تحديدًا، أعطت معنى أخر كليًا، تمثل في قوله تعالى: (كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ) سورة الحشر الآية (7).

ام اللفظ القرآني المستخدم في الدلالة على الشأن السياسي فهو (الملك)، حيث ورد في صيغ كثيرة، مُلك، ملوك، مملوك، وينسب أصل الملك لله، أما إذا نسب للبشر فهو بمعنى الحكم والسلطة (**فَقَدْ آتَيْنَا** آلَ **إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ** وَآتَيْنَاهُم مُّلْكًا عَظِيمًا) سورة النساء الآية (54)، ويطلق لفظ الملك على الحكم الصالح والفاسد على حد سواء[1].

ولقد أسقط هذا اللفظ حديثًا عن التاريخ العربي كأن تقول دولة الخلافة، دولة بني أمية، دولة بني العباس دولة الموحدين ... الخ.

واستعملت كلمة دولة للإشارة لتداول الحكم بين الأسر والملوك، أما مفهوم الدول في الوقت الحالي بمعناها **State** فهو يشير إلى الاستقرار وإلى الثبات[2].

والدولة يعرفها د. محمد عزيز الشكري "هي مؤسسة سياسية وقانونية تقوم حيث يقطن مجموعة من الناس بصفة دائمة في إقليم معين ويخضعون لسلطة عليا تمارس سيادتها عليهم".

3- **العلاقة بين السلطة السياسية والدولة والتمييز بينهما:**

السلطة السياسية هي الركن الاساسي الثالث والأهم، وهي روح الدولة وجوهر قيامها ولا يمكن تصور قيام دولة بدون سلطة سياسية منظمة قادرة على تأدية وظائفها الاساسية للدولة كالتشريع والقضاء والإدارة والأمن والدفاع وإقامة العلاقات الخارجية مع الدول الأخرى[3].

الدولة تمثل ترجمة العقد الاجتماعي والحافظ للقيم وكرامة الناس وعيش كريم، فالدولة هي المجتمع الصحي الذي يسعى للمجموع وحقوق الفرد فيه مصانة وكرامته مقدسة، أما السلطة، فهي القوة التي تضبط بها القوانين المنبثقة عن العقد الاجتماعي والمعاني لهذه القوة[4].

كثير ما نلاحظ التشويش عند عامة الناس، واختلاط مفهومي الدولة والسلطة، وعدم التمييز بينهما، الأمر الذي يستلزم هنا التوضيح، لتمييز أحدهما من الآخر:

- الدولة: تنشأ بوجود شعب فوق أرض ويتحدد على أرض الواقع من خلال وجود قانون ومؤسسات تعمل بسط سيادة الدولة داخل الاقليم ، وتتجسد في علاقة الدولة مع السلطة وعلاقة السلطة مع المواطن، وخارجيًا في علاقاتها الدولية مع الوحدات الدولية الأخرى.
- السلطة: هيئة سياسية تستمد شرعيته من الدولة، فالدولة هي صاحبة السيادة الشرعية التي يخضع الجميع لقيمها ومبادئها وأحكامها ومعاييرها السياسية والثقافية والأخلاقية، و السلطة تحكم وتدير شؤون المجتمع فالسلطة جزءا من الكل، والدولة هي الكل التي ترتبط معها جميع المؤسسات، أما السلطة فهي التي تدير هذه المؤسسات في الدولة لارتباط هذه المؤسسات مع الشعب[5].

فالسلطة أذن لها دور في قيام الدولة، إذ يلزم وجود سلطة عليا يخضع لها الجميع، وهي السلطة السياسية أهم عنصر في تكوين الدولة، وحجر الأساس في أي تنظيم سياسي، حتى إن بعضهم عرف الدولة بالسلطة، ويقول إنها «تنظيم لسلطة القهر»، ويؤكد أغلب المفكرين بأن المجتمعات البشرية البدائية عرفت نواة ظاهرة السلطة قبل أن تنشأ الدول بالمفهوم الحديث؛ فالسلطة أسبق وهي التي مهدة لظهور الدولة[6].

4- بعض المفاهيم المشابهة للسلطة السياسية :

يكتنف مفهوم السلطة السياسية الغموض والالتباس مع بعض المفاهيم والمصطلحات الاخرى المقاربة والمشابهة لمفهوم السلطة السياسية، وخصوصا مفهوم (السيادة والنظام السياسي)ولإزالة هذا اللبس رأينا أن نعرج قليلاً لتوضيح الفرق بين هذه المفاهيم وإزالة اللبس عنها.

أ- **السيادة (Sovereignty):**

---

[1] عبد السلام طويل، الفكر السياسي الإسلامي :المحددات المفاهيمية والنظرية(1)، مفهوم الدولة والسلطة، منصة الرائد العلمية، الرابطة المحمدية للعلماء، المملكة المغربية

[2] عبد السلام طويل، الفكر السياسي الإسلامي :المحددات المفاهيمية والنظرية (1)، مفهوم الدولة والسلطة، منصة الرائد العلمية، متاح على www.arrabitacademy.ma

[3] د.منصور ميلاد يونس، القانون الدستوري والنظم السياسية، ج1، ط3، 2018

[4] محمد صالح البدراني، المرجع السابق نفسه.

[5] أحمد حمود المخلافي، التمييز بين الدولة والسلطة، الثورة نت، 2014/05/26، متاح على الرابط التالي: https://althawrah.ye/archives/326690

[6] حسن البحري، السلطة، الموسوعة القانونية المتخصصة، متاح على: https://arab-ency.com.sy/law/details/25704/4

للسلطة السياسية في أي دولة صفات ذاتية خاصة، أطلق عليها الفقه القانوني جان بودان* لفظ "سيادة". صفة السيادة هذه، تقضي بأن سلطة الدولة سلطة عليا، لا يسود عليها شيء ولا تخضع لأحد، إنما تسمو فوق الجميع، وتفرض نفسها على الجميع(1).

مفهوم السيادة تطور مع تطور العلاقات الدولية فنظرية السيادة من النظريات القديمة عرفها الرومان بمفاهيم مختلفة مثل الحرية والاستقلال والسلطة، ودارت هذه المفاهيم حول الدولة ونظامها السياسي، التي منحت في تلك الفترة سلطات مطلقة للدولة' في اليونان تحدث عنها أرسطو في كتابه (السياسية) أنها سلطة عليا في داخل الدولة وربطها بالجماعة، وافلاطون اعتبرها ملازم لشخص الحاكم(2).

وعرف جان بودان السيادة بانها "السلطة العليا التي يخضع لها جميع المواطنين والرعايا ولا تتقيد بالقوانين"، فهي مصدر القوانين وتتقيد بها، وهي سلطة عليا مطلقة شاملة دائمة لا تتجزأ(3).

فالسيادة تبقى الصفة المميزة للسلطة السياسية والدولة عن باقي التجمعات البشرية الأخرى، ومفهوم السيادة أوسع من السلطة السياسية التي تمارس هذه السيادة، والسيادة نوعان داخلية وخارجية، بمعني أن الدولة تفرض سلطانها على كامل أقاليمها وجميع الاشخاص المقيمين عليه، وأن لاتخضع الدولة في علاقاتها الخارجية لأي سلطة عليا.

ولم يتفق الفقهاء على نظرية واحدة عن مصدر السيادة، بل تعددت النظريات المفسرة لمصدر السيادة، وتمثلت هذه النظريات في النظرية الثيوقراطية ونظرية سيادة الأمة ونظرية سيادة الشعب*.

ب- النظام السياسي (Political system) (4):

يصعب أيجاد تعريفاً كاملاً للنظام السياسي بسبب اختلاف وجهات نظر الباحثين في هذا المجال، بسبب اختلاف المفاهيم والاهداف التي يسعون الى تأكيدها في ما يطرحونه من تصورات وافكار لدراسة النظام السياسي.

عرفه ديفيد اوستين بأنه تلك الظواهر التي تكون في مجموعها نظاماً هو في الحقيقة جزء من مجموع النظام الاجتماعي(5).

والنظام السياسي يتكون من مجموعة المؤسسات السياسية الرسمية القائمة في دولة ما، كرئاسة الجمهورية أو السلطة التشريعية (البرلمان) والسلطة التنفيذية (الحكومة) والسلطة القضائية، والمؤسسات الغير رسمية كالأحزاب السياسية والمنظمات والجمعيات والنقابات .. الخ، وكل مؤسسة تتصل بالسلطة وتؤثر فيها(6).

ويحدد النظام السياسي نوع نظام الحكم، ويعطي الشكل للدولة، ويوضح مكونات ومؤسسات السلطة لنظام الحكم.

المبحث الثاني : نشأت الدولة ومراحل تطور السلطة السياسية

اهتم الفكر السياسي الغربي والاسلامي، في نشأة والدولة والسلطة، وكيف ظهرت، وسنكتفي بذكرها باختصار، حيث لا يتسع المجال للحديث عن هذه النظريات. التي ترجع أصل نشأة الدولة إلى أسباب غيبية ودينية، وتردها بعض النظريات للقوة والغلبة، وتذهب النظريات الأخرى إلى فكرة تطور الاسرة أو التطور العائلي:

أولًا : النظريات الاستبدادية:

1. النظريات الدينية (الثيوقراطية):

أ- نظرية الحق المقدس أو الحق الإلهي المباشر :

كان الاعتقاد في العصور القديمة بتاليه الحكام والملوك وان الملوك هم ظل الله على الارض، وكان هذا الاعتقاد سائداً في مصر القديمة زمن الفراعنة والصين والهند وفي فترات مابعد ظهور المسيحية والتي تنص على الطبيعة الإلهية للحاكم.

ب- نظرية الحق الالهي غير مباشر:

بظهور المسيحية، استعان الامبراطور الروماني بالديانة المسيحية لتدعيم سلطان الدولة، وفي القرن الخامس الميلادي، وبعد انهيار الامبراطورية الرومانية، تدعم سلطان الكنيسة فظهرت فكرة ان الملوك مفوضين من الله، الا ان هذا التفويض لا يأتيهم مباشرة بل يسمدونه عن طريق الكنيسة، فتغيرت نظريات الحق الالهي من المباشر الى الحق الالهي الغير المباشر، وتعتقد هذه النظريات بأن الدولة من صنع

---

* محامي فرنسي الاصل (1530-1596) من أهم مساهماته في الفكر السياسي توضيح وتحديد مبدأ السيادة

(1) ناظم عبدالواحد الجاسور، المرجع السابق نفسه

(2) م.م. بريز فتاح يونس، التمييز بين السلطة السياسية والسيادة (دراسة قانونية تحليلية)، مجلة جامعة تكريت، السنة(8)، المجلد(5) العدد(20)، يونيو 2016، ص ص: 225-561

(3) حورية توفيق مجاهد، المرجع السابق نفسه.

* لمزيد من المعلومات حول النظريات المفسرة لمصدر السيادة يمكن مراجعة دراسة م.م. بريز فتاح يونس، مرجع سابق

(4) ناظم عبدالواحد الجاسور، المرجع السابق نفسه

(5) كريم الهاني، المرجع السابق نفسه.

(6) منصور ميلاد يونس، القانون الدستوري والنظم السياسية، ج2، ط5، 2020

الله، وأن الله يختار الملوك لحكم الشعوب فهم يستمدون سلطانهم من الله، فالدولة نشأت بإرادة الله، وتستمد شرعيتها من كونها أمرًا مقدسًا، فيجب تقديم فروض الطاعة والولاء لهؤلاء الملوك، سادت هذه النظرية حتى القرنين 16 - 17م لتبرير سلطة الملوك المطلقة[1].

2. **نظرية التطور الأسري العائلي:**

يرجع البعض أصول هذه النظرية الى فلاسفة الاغريق، كما قال أرسطو في كتابه السياسة، أن الانسان مدني بطبعه ، والدولة تنشأ نتيجة تلبية لحاجات فطرية أصلية في الانسان، فتتألف الاسرة ، وهي الخلية الاولى في المجتمع، وبائتلاف الاسر تتكون القبيلة ثم القرية ثم المدن وأخيرًا تتكون الدولة، والدولة ما هي الا اسرة تطورت ونمت بشكل تدريجي[2].

هذه النظرية أقرب للمنطق والواقعية، وهي تشبه الاسرة بالدولة، حيث السلطة لرب الاسرة وتؤكد هذه النظرية على أن السلطان المطلق للملوك، اعتمادًا على سلطة رب الاسرة[3].

3. **نظرية التطور التاريخي أو نظرية القوة والتَغلُّب:**

وتقوم هذه النظرية على أساس ان الدولة كظاهرة اجتماعية مرت خلال مراحل النمو والتطور ، بثلاث مراحل، المرحلة الاولى : هي مرحلة الاعتماد على التقاليد، وهي لا تعرف وجودا لأي سلطة ، والمرحلة الثانية: هي مرحلة الصراع بين الجماعة، وهي بداية ظهور الحكومة، المرحلة الثالثة: التي تتميز بالمناقشة والتوفيق وترتبط بنضج الحكومة[4].

وبحسب هذه النظرية فقد نشأت الدولة على اساس حق الأقوى، عبر الصراعات الدامية التي شهدتها الجماعات البشرية، ومن خلال هذه الصراعات استطاع زعيم القبيلة أن يؤكد سلطته وبفرضها داخل نطاق جغرافي واجتماعي محدد، وتعتبر هي النواة الاولى لنشأة الدولة[5].

ثانيًا: النظريات الديمقراطية:

4. **نظرية العَقْد الاجتماعي:**

تعتبر هذه النظرية من أهم انجاز توصلت اليه الفكر السياسي في القرن السابع عشر ، وقد اختلف مفكري نظرية العقد الاجتماعي في النهاية إلى تأييد أنظمة حكم مختلفة، إلا أنهم اتفقوا في تصورهم على أن البشر مروا بمرحلتين:

- مرحلة الحياة الطبيعية أو الفطرية (قبل ظهور الدولة، والسلطة السياسية).
- مرحلة الحياة الاجتماعية (عن طريق العَقْد الاجتماعي وظهور السلطة السياسية) .

وأبرز منظري ومفكري هذه النظرية هم:

- توماس هوبز الإنجليزي (1588 - 1679م).
- جون لوك الإنجليزي: (1632 - 1704م).
- جان جاك روسو سويسري فرنسي (1712 - 1778م).

وتقدم نظرية العقد الاجتماعي تفسير لنشأة الدولة، وتفترض أن وجود البشر كأفراد سابق على وجود الدولة، والأفراد عن طريق عقد اجتماعي أنشأوا الدولة لخدمة مصالحهم، وتقوم النظرية على وجود حالة فطرة أولى (الحالة الطبيعية) قبل ظهور الدولة، عاش خلالها الأفراد حياة طبيعية متساوون في الحقوق، لا يحكمهم إلا القانون الطبيعي، في المرحلة التالية تعاقد هؤلاء الافراد واتفقوا على إنشاء الدولة، على أساس الرضا، بعد أن اختفت فكرة الدولة الثيواقراطية، وبصرف النظر عن شكل النظام السياسي بعد نشأت الدولة، فإن الأفراد المتعاقدين نتيجة حساب الربح والخسارة، أدركوا أن مكاسبهم من إنشاء الدولة تفوق خسائرهم، إذا ما استمروا في الحالة الطبيعية[6].

خلاصة تفسير مفكري العقد الاجتماعي عن نشوء السلطة السياسية، أنهم انطلقوا من النقطة ذاتها، واستخدموا النظرية ذاتها، وكل منهم وصل الى نتيجة تختلف عن الاخرين.

1. هوبز : أعتقد أن الحالة الطبيعية كانت سيئة، والناس كانوا في حالة حرب دائمة فيما بينهم، أي (حرب الجميع ضد الجميع) بسبب الأنانية، وحب السيطرة والتسلط، ولذلك سعى الأفراد للخروج من الحالة الطبيعة، واتفقوا على أن يتنازل هؤلاء الافراد تنازلًا نهائيًا عن جميع حقوقهم لشخص يتولى أمرهم بموجب عقد اجتماعي ، ورأى أن الحكم المطلق هو النظام السياسي الذي يتماشى مع الأفراد.
2. لوك: تصور مرحلة (الحياة الطبيعية) بأن الناس كانوا فيها أحراراً، وشبه منظمة وبسبب عدم وجود قانون محدد معروف لدى الجميع يحكم العلاقات، فقد تنازل الأفراد عن بعض حقوقهم الذي يحتاجونه لتنظيم شؤونهم، ورأى أن نظام الحكم البرلماني أفضل أنواع الأنظمة السياسية وأكد على أن السيادة في يد الشعب.

---

[1] ميلود المهذبي، ابراهيم ابوخزام، الوجيز في القانون الدستوري، دراسة تحليلية في النظرية العامة لفلسفة القانون الدستوري، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، الكتاب الأول، ط1، 1996

[2] محمد بن على بن محمد، على عبدالمعطي محمد – السياسة بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1985

[3] ميلود المهذبي، ابراهيم ابوخزام، المرجع السابق نفسه.

[4] محمد بن على بن محمد، على عبدالمعطي محمد، المرجع السابق نفسه.

[5] ميلود المهذبي، ابراهيم ابوخزام، المرجع السابق نفسه.

[6] حورية توفيق مجاهد، المرجع السابق نفسه.

3. جان جاك روسو: كان وسط بين هوبز ولوك فقد جمع بين هوبز ولوك، تشابه مع تصور لوك في البداية وتصور هوبز في النهاية، بتخيله أن الحياة الطبيعية الأولى قبل أن يعرف الافراد السلطة السياسية، فقد عاشوا في سعادة لقلة عدد الافراد، وبمرور الزمن في الحالة الطبيعية الثانية زادت الاحتياجات وتعددت المصالح الفردية، وساءت الحالة الطبيعية، سعى الجميع في الخروج من حالة الطبيعة الثانية، اتفقوا على عقد اجتماعي يتنازل فيه الفرد تنازل تام ومطلق لكامل الجماعة وتبقى السيادة في يد الجماعة (الأغلبية).

المبحث الثالث : مفهوم السلطة السياسية في الفكر المسيحي والفكر الغربي

هذا المبحث يستعرض آراء المفكرين في الفكر الغربي حول ضرورة وجود سلطة سياسية في المجتمعات البشرية، حيث تم تقسيم المفكرين إلى فترات زمنية وسنتناول في دراستنا هذه أهم رواد الفكر في تلك الفترات:

- **رواد الفكر السياسي اليوناني:**

- **افلاطون(427-347 ق.م):** يرى أن الفرد عجز عن سد حاجته بنفسه، وكل انسان محتاج إلى معاونة أخيه، وعلى هذا الاساس فان الاجتماع الانساني ضروري، وكذلك فإنه من الضروري التخصص وتقسيم العمل في ثلاث مهام (الحكم –الدفاع عن الدولة –الانتاج)[1].
- **أرسطو(384-322 ق.م):** قديما إنّ الإنسان مدني بطبعه، وإنه بفطرته، يُقبل على الحياة في جماعة سياسية منظمة. سادت فكرته هذه حتى عصر النهضة[2].

- **رواد العصر الروماني والفكر المسيحي والعصور الوسطى.**

- **ماركوس توليوس سيسرو (شيشرون) (106-41 ق.م):** ان الدولة مجتمع أخلاقي، تخضع للقانون الطبيعي، وهي مجموعة من اشخاص بينهم القوانين ، والسلطة السياسية لاتعتبر شرعية إلا استندت على الإرادة الشعبية وذات طابع قانوني وسند ألهي[3].
- **لوكيوس سنيكا(4ق.م – 65م):** جاء بنظرية العصر الذهبي، واقر بحتمية الدولة كأمر لا مفر منه، حيث أن الافراد تمتعوا بالمساواة وعاشوا في مجتمع مثالي قبل ظهور الدولة، احتكموا لأكثرهم عقلا، ومع تطور المدينة كانت الحاجة لظهور الحكومة والدولة والقانون لتنظيم شؤونهم، لمنع الاعتداء على بعضهم البعض[4].
- **القديس أوغسطين (354-430):** أقر بأن الدولة الدنيوية ناقصة وليس لها القدرة على تحقيق المساواة بين افرادها، وأن قانونها ينافي القانون الطبيعي ، وأن الدولة المسيحية هي الوحيدة القادرة على نشر المساواة بين رعاياها، إلا أن قيام الدولة أمر مفيد لوقف العابثين واصلاحهم وتوفير الطمأنينة، فالسلام لايتحقق إلا بقيام سلطة قاهرة تمنع العنف والعدوان[5].
- **القديس توما الاكويني(1225-1274):** "المصلحة العامة للمجتمع تقتضي وجود حاكم، تُوكل إليه مهمة تنظيم تبادل الخدمات، وحاجة المجتمع إلى هذا الحاكم كحاجة الجسد إلى الروح"[6].

- رواد الفكر السياسي في عصر النهضة، وحركة الاصلاح الديني(البروتستنتية).

- **نيقولو ميكافيللي (1469-1527):** يرى ان السياسة فن حكم البشر، ويبرر استخدام كل الوسائل في الصراع السياسي على السلطة ، فلغاية تبرر الوسيلة، فالبشر يتميزون بالأنانية والجبن والخبث[7].
- **مارتن لوثر(1483-1546):** ميز بين السلطتين الدنيوية والدينية، رجح السلطة الدنيوية على الدينية، فسلطة الدولة هي سلطة عليا ومطلقة، وأخضع الكنيسة لسلطة الدولة[8].
- **جان كالفن(1059-1564):**يرى أن الدولة تقوم عن طريق سلطة ممنوحة من الله، لتلبية حاجات الفرد، وعلى الافراد أن يطيعوا السلطة لأنها ارادة الله[9].
- **جان بودان(1530-1596):** أول من أهتم بمبدأ السيادة، التي تميز الدولة عن باقي المجتمعات العائلية والقبلية، وهي السلطة العليا التي يخضع لها جميع المواطنين والرعايا ولا تتقيد بقوانين[10].

- **رواد الفكر السياسي الليبرالي الغربي.**

---

(1) عطية سليمان، فلسفة السياسة في العصور القديمة والوسطى، دار الكتب الوطنية – بنغازي – ط1، 2005

(2) السلطة السياسية في الفكر السياسي الغربي والإسلامي مجلة الوعي، السنة الثالثة – العدد 28 أغسطس 1989، متاح على الرابط: https://www.al-waie.org/archives/article/11144

(3) عطية سليمان، فلسفة السياسة في العصور القديمة والوسطى،المرجع السابق نفسه.

(4) حورية توفيق مجاهد، المرجع السابق نفسه.

(5) عطية سليمان، فلسفة السياسة في العصور القديمة والوسطى،المرجع السابق نفسه.

(6) السلطة السياسية في الفكر السياسي الغربي والإسلامي مجلة الوعي، المرجع السابق نفسه.

(7) حورية توفيق مجاهد، المرجع السابق نفسه.

(8) حورية توفيق مجاهد، المرجع السابق نفسه.

(9) حورية توفيق مجاهد، المرجع السابق نفسه.

(10) أمام عبدالفتاح امام، نظرية السيادة والحقوق الفردية في الدولة الحديثة، مجلة التفاهم، المجلد 11، العدد 39، 2013/03/31، ص ص: (151-166)، متاحة على الرابط:https://search.emarefa.net/detail/BIM-343594

- **ديفيد هيوم(1711-1776):** "وقدر صغير من التفكير، والملاحظة، يكفي لتعليمنا أنه لا يمكن المحافظة على المجتمع دون سلطة حاكم ما، والناس لا يستطيعون العيش مطلقاً في مجتمع.. دون قوانين وقضاة، وحكام يحولون دون اعتداء القوي على الضعيف"[1].
- **بارون دي مونيسيكيو(1689-1755):** يرى بأن الدولة يجب أن تقوم على ثلاث سلطات ثلاث(تشريعية تسن القوانين والأنظمة - تنفيذية تتولى إدارة شؤون الدولة في اطار التشريعات، وقضائية لمراقبة صحة القوانين ومدى توافقها مع الدستور)، والفصل في الخصومة ومعاقبة المذنبين، وضرورة الفصل بين السلطات، واستقلالية كل منها عن الأخرى، فلا تطغى سلطة على أخرى[2].

المبحث الرابع : مفهوم السلطة السياسية في الفكر الاسلامي ومصادره الاصلية
(القرآن الكريم والسنة النبوية):

في هذا المبحث نستعرض مفهوم السلطة السياسية في الشريعة الاسلامية (القرآن الكريم والسنة)، وكذلك آراء العلماء والمفكرين في الفكر الاسلامي حول ضرورة وجود **سلطة سياسية في المجتمعات** البشرية:

أ- مفهوم السُّلطة في القرآن الكريم:

النصوص الوارد ة في القرآن الكريم للدلالة على السلطة عديدة، فقد وردت بعدة ألفاظ ، جاءت بمعنى تخويل مزاولة السلطة بالنيابة عن الغير للإشارة على الحكم الصالح بلفظ" الخليفة " في قوله تعالى:﴿ يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى﴾(سورة ص الآية 26)، والخلافة هي سلطة عامة في شؤون الدنيا والدين نيابة عن الرسول، وورد لفظ " الإمام أو الإمامة" بمعنى من يتقدم القوم في نصوص أخرى للدلالة عن السُّلطة :

- الحكم الصالح في قوله تعالى:﴿ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ (سورة البقرةالآية90)
- والحكم الفاسد في قوله تعالى:﴿ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ ﴾(سورة التوبة الآية 12)

كما وردت في النصوص القرآنية الأخرى بلفظ" الملك "واستعملها القرآن بمعنى الاستيلاء والتصرف والقدرة، وبمعنى الإمارة في قوله تعالى:﴿ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا﴾(سورة البقرة الآية227)، وجاء لفظ"السُّلطان" بمعنى الحجّة في قوله تعالى:﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ﴾(سورة النساء الآية20)، كما وردت بلفظ "أولي الأمر" في قوله تعالى:(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ)(سورة النساء 59)، (ولي الأمر) يقصد به من يتولى شؤون المسلمين، وفي نصٍّ آخر جاءت بلفظ" الطاغوت " بمعنى الظالم في قوله تعالى:﴿اذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى﴾(سورة طه الآية 22)[3].

ب- مفهوم السلطة في السنة النبوية:

جاء نظام الحكم في الإسلام بوجوب البيعة للخليفة الذي يتولى السلطة، في قول الرسول ﷺ "ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية". والبيعة هي: العقد والتعاقد والتعاهد، فهي عقد اجتماعي بين المسلمين أو من تم تفويضهم من أهل الحل والعقد* وبين الخليفة على الحكم بالكتاب والسنة من قِبَل الإمام، والسمع والطاعة من قِبَل الأمة.

فالسلطة السياسية في الفكر الاسلامي تنشأ بطريقتين الأولى هي التعاقد بين الأمة وصاحب السلطة (شرعية)، أو تنشأ بسلطة الأمر الواقع عن طريق التغلب والقهر (الأمر الواقع)، كما ذكرها أبن خلدون، ومع هذا اشترط فقهاء المسلمين على سلطة الغلب والقهر أن تتبعها البيعة وتضفي على حكمه الشرعية والمشروعية[4].

وقد ذكرت البيعة في عدة آيات قرآنية قوله تعالى :﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾(سورة الفتح) الآية 10، وقوله تعالى ﴿لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ (سورة الفتح الآية18)[5].

ج- **مفهوم السلطة في الفكر السياسي الاسلامي:**

الفارابي: يرى أن الانسان مدني بطبيعته ميال للاجتماع بغيره من الافراد لأنه يحتاج أشياء كثيرة لا يستطيع أن يؤمنها وهو وحيدًا، والاجتماع الهدف منه تحقيق السعادة للفرد، وبما أن قدرات الافراد تتفاوت، وأن الانسان الوحيد لن يعرف سبيل السعادة، فإنه بحاجة من يرشده ويوجهه، فالوصول للسعادة لا يتم إلا إذا استطاع هذا الاجتماع البشري تكوين هيئة أو سلطة سياسية منظمة تقوم بوظائفها وتتولى إدارة شؤونه، وهذا دور الحاكم الفاضل (رئيس المدينة الفاضلة-رئيس الدولة)، وقد وضع بناء نظام سياسي مثالي (المدينة الفاضلة)[6].

---

(1) السلطة السياسية في الفكر السياسي الغربي والإسلامي مجلة الوعي، المرجع السابق نفسه.
(2) عثمان حسن، شارل مونتسكيو منبع الفلسفة السياسية وروح عصر التنوير، صحيفة الخليج، 09/06/2018، متاح على الرابط: https://www.alkhaleej.ae/

(3) أياد حميد إبراهيم، مفهوم السلطة في القرآن الكريم، العراق، جامعة ميسان، قسم القانون - الخاص2015
* أهل الشأن من الأمراء والعلماء والقادة والساسة ووجوه الناس
(4) السلطة السياسية في الفكر السياسي الغربي والإسلامي، المرجع السابق نفسه
(5)عبد السلام طويل، منصة الرائد العلمية، الفكر السياسي الإسلامي :المحددات المفاهيمية والنظرية (2)، مفهوم البيعة، متاح على لرابط التالي: www.arrabitacademy.ma
(6) عطية سليمان، فلسفة السياسة في العصور القديمة والوسطى، المرجع السابق نفسه.

- **الماوردي:** (الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا، وعقدها لمن يقوم بها في الأمة واجب بالإجماع .. لتسليم لزعيم يمنعهم من التظالم ويفصل بينهم في التنازع والتخاصم ، ولولا الولاة لكانوا فوضى مهملين ، وهمجا مضاعين)[1].
ورأى أن الانسان مدني بطبعه ويحتاج لغيره من الافراد ليسد احتياجاته، وأن الله خلق الانسان ضعيفا عاجزًا ولكن منحه العقل، وبسبب الاختلاف بين الافراد يؤدي هذا الاختلاف لتعاونهم وينتهي الامر بهم لتكوين الدولة، والدولة بالمعنى السياسي عند الماوري دين متبع وسلطان قاهر وعدل شامل والامن العام وخصب دائم[2].
- **ابن خلدون:** يرى أن الملك منصب طبيعي وأن التجمع البشري طبيعي لأن الإنسان مدني بالطبع، وهذا يحتاج في كل اجتماع إلى وازع (أي سلطة سياسية) بين البشر، فمن الضروري وجود حاكم أو سلطان وهو القوة الغالبة التي تمنع الاعتداء بين الناس لما في طباعهم ميول للعدوان[3].
- **ابن تيمية:** ويرى أن الانسان مدني بطبعه ميال إلى الاجتماع و التعاون، والناس لابد لهم من أمر وناه يرعى مصالحهم، ويكون رئيسًا عليهم يتولى أمرهم، فوجود الحاكم (السلطة السياسية)، أمر واجب يحتاجه اجتماع الأفراد لتحقيق مصلحتهم، وقد أمرهم الله بطاعة ولى الأمر[4].

جاء في كتاب الحسبة:لأبن تيمية (ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين، بل لا قيام للدين إلا بها؛ فإن بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع، ولا بد لهم عند الاجتماع من رأس).

- **الامام الغزالي:** (...إن الدنيا والأمن على الأنفس والأموال لا ينتظم إلا بسلطان مطاع، فتشهد له مشاهدة أوقات الفتن، بموت السلاطين والأئمة، وأن ذلك لو دام ولم يتدارك بنصب سلطان آخر، ودام الهرج، وعم السيف، ولم يتفرغ أحد للعبادة والعلم إن بقي حيًّا، والأكثرون يهلكون تحت ظلال السيوف؛ لهذا قيل: الدين والسلطان تؤامان؛ ولهذا قيل: الدين أس، والسلطان حارس، وما لا أس له فمهدومٌ، وما لا حارس له فضائعٌ، وعلى الجملة لا يتمارى العاقل في أن الخَلْق على طبقاتهم، وما هم عليه من تشتت الأهواء وتباين الآراء، لو خلوا وآراءَهم، ولم يكن رأي مطاع يجمع شتاتهم، لهلكوا من عند آخرهم، وهذا لا علاج له إلا بسلطان قاهر مطاع، يجمع شتات الآراء، فبان أن السلطان ضروري في الفوز بسعادة الآخرة، وهو مقصود الأنبياء قطعًا، فكان وجوب نصب الإمام من ضروريات الشرع الذي لا سبيل إلى تركه، فاعلم ذلك[5].

ولم يختلف مفكري وعلماء الفكر الاسلامي في وجوب تنصيب حاكم ووجود سلطة سياسية في التجمعات البشرية، باستثناء فرقة (النَجَدات) من فِرَق الخوارج قالت بعدم ضرورة وجود سلطة سياسية وقالوا (لا يَلْزَمُ الناسَ فرضُ الإمامة، وإنما عليهم أن يتعاطَوْا الحق بينهم). وينادون بعدم وجود حكم إلا لله، فالإمامة غير ضرورية في حالة ما إذا استطاع المجتمع أن يطبق شرع الله وحدوده[6].

- الخوارج: انقسموا في مسألة الامامة إلى فريقين:

الفريق الأول : عامة الخوارج، وهؤلاء يوجبون نصب الإمام والانضواء تحت رايته والقتال معه ما دام على الطريق الأمثل الذي ارتأوه له.

الفريق الثاني :وهم المحكمة والنجدات، وهؤلاء يرون أنه قد يستغنى عن الإمام ولا تعود إليه حاجة إذا عرف كل واحد الحق الذي عليه للآخر فوفاه حقه، ولم يتعد أحد على أحد بظلم أو أذى، ولكنهم يقولون: إن احتيج إليه فمن أي جنس كان ما دام كفئا لتولي الإمامة، وهو ما تقول به عامة الخوارج.[7]

قال ابن حزم: (اتفق جميع أهل السنة وجميع المرجئة وجميع الشيعة وجميع الخوارج على وجوب الإمامة، وأن الأمة واجب عليها الانقياد لإمام عادل يقيم فيهم أحكام الله ويسوسهم بأحكام الشريعة التي أتى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم، حاشا النجدات من الخوارج؛ فإنهم قالوا: لا يلزم الناس فرض الإمامة، وإنما عليهم أن يتعاطوا الحق بينهم)[8].

ويقول الشهرستاني: «أجمعت النَجَدات على أنه لا حاجة للناس إلى إمام قط، وإنما عليهم أن يتناصفوا فيما بينهم، فإن رأوا أن ذلك لا يتم إلا بإمام يحملهم عليه فأقاموه، جاز...)[9].

---

[1] من كتاب الأحكام السلطانية لأبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي، الباب الأول: في عقد الإمامة، دار الحديث – القاهرة، متاح على موقع المكتبة الشاملة https://shamela.ws/book/22881

[2] حورية توفيق مجاهد، المرجع السابق نفسه.

[3] عطية سليمان، المرجع السابق نفسه.

[4] حورية توفيق مجاهد، المرجع السابق نفسه.

[5] من كتاب الاقتصاد في الاعتقاد لمؤلفه أبوحامد الغزالي.

[6] د. محمد عبد الستار البدري، من التاريخ: الخوارج والدولة في الإسلام، صحيفة الشرق الأوسط، 2014/10/28، متاح على https://aawsat.com/home/article/210671

[7] موقع الدرر السنية، موسوعة الفرق ،الخوارج، البابُ السَّابِعُ: آراءُ الخَوارِجِ الاعتقاديَّةُ ومَوقِفُ الإسلامِ منها، الفَصلُ الثَّالثُ: آراءُ الخَوارِجِ في الإيمانِ، المَبحَثُ الخامِسُ: آراءُ الخَوارِجِ في الإمامةِ العُظمى، المَطلَبُ الأوَّلُ: حُكمُ الإمامةِ عِندَ الخَوارِجِ، متاح على الرابط التالي: https://dorar.net/frq/1262

[8] المرجع السابق نفسه.

[9] الشهرستاني، كتاب الملل والنحل، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة بيروت – لبنان، ج1

المبحث الخامس: الاتجاهات المعادية للدولة (اللاسلطوية)

سيحاول الباحث في هذا الباب دراسة الاتجاهات الرافضة للسلطة السياسية والمطالبة بإلغائها وإلغاء الدولة، للإجابة على التساؤل المطروح .. ماهو الخطأ في وجود سلطة سياسية؟

الفوضوية Anarchism (الإنكارية):

يمكن تحديد المفهوم بشكل عام بأنه يدل إلى غياب الحكومة أو الدولة، واستخدام العنف كوسيلة لتهديم الدولة(1).

ويعرفه البعض ايديولوجية يسعى اتباعها لنشر الفوضى وعدم الاعتراف بالقوانين والنظم القائمة والعمل على هدم الدولة، وإقامة نظام يتحرر فيه الانسان من سلطة الدولة ووصايتها، ولا يكون هناك حكومة مسيطرة فعليًا في البلاد(2).

ورغم ظهور الفوضوية في الفكر السياسي الإغريقي والصيني، إلا أن أصول الفوضوية ترجع إلى بداية الثورة الفرنسية عام 1798م،وكأي أيديولوجية انقسمت إلى عدة تيارات:

- الفوضوية الفردية: ترجع فلسفتها لأفكار جون لوك، واهم منظري هذا التيار الانجليزي وليم جودوين (1756– 1836).
- الفوضوية التبادلية أوالفيدرالية: أهم منظريها الفرنسي بيير جوزيف برودون (1809- 1865)
- الفوضوية الشيوعية: يرجع الفضل في ظهور هذا التيار لأهم منظريها الروسيان ميخائيل ألكسندروفيتش باكونين (1814–1876)،بيتر كروبوتكين (1842-1921).
- الفوضوية النقابية: نشاء هذا التيار عن الحركة النقابية، ظهرت في فرنسا خلال الفترة من (1880 – 1890) ثم انتشرت في اوروبا وامريكا، وأهم منظري هذا التيار الفرنسي جورج سوريل يوجين(1847 -1922).

والفوضوية أيديولوجية اجتماعية سياسية، مصطلح من أصل يوناني يعني (بدون سلطة أو بلا حكومة أو بدون قائد)، وهي مذهب سِياسي ضد السلطة يدعو لإلغاء سلطات (الدولة)، وكل أشكال النظام، وتنظيم العلاقات الاجتماعية على الأُسس الفردية الحرة.

وينكر الفوضويون أبنهم نادوا بالفوضى، وأن مفهوم الفوضوية ظلمته الترجمة، فإذ ترجم مفهوم الفوضوية للعربية فالأقرب هو "مجتمع اللادولة"، وبذلك أشارت الترجمة إلى أنه مذهب يفضي للفوضى، وتعتبر الفوضوية من أكثر المفاهيم صعوبة في تحديدها، فهو مصطلح يصعب إيجاد تعريف مباشر له، إلا أن الاعتقاد السائد للفوضوية أنها شخص هدام "تخريبي" مستعدٍّ لاستخدام العنف؛ ليوقع "الفوضى" في النظم الاجتماعية دون أن يكون لديه أي بديل للبناء، إلا أن معظم الفوضويين يؤكدون على أنهم يهدفون لبناء مجتمع خالٍ من التشوهات التي خلفتها الحروب والعنف والفقر، وأن الكثير منهم يرفض العنف(3) .

- فهل فكرة اللادولة تعني بدون حكومة؟

يقول بيير برودون أحد أبرز منظري الفوضوية: "من الواضح أنه حين تختفي كل أنواع القهر فأنت تكون في حرية كاملة أو فوضى: القانون الاجتماعي يتحقق من تلقاء نفسه بدون رقابة ولاقيادة وإنما بتلقائية، وأوضح بأن الفوضوية لاتعني غياب النظام ولا الغوغائية، أنها الحالة التي يصل فيها المجتمع فيستغني عن التنظيم المفروض عليه وتكون الأخلاق حاكمة بدلًا من القانون(4)".

إذن الفوضوية في اعتقد مفكريها لا تعني اللانظام، بل هي تدعو للنظام الطبيعي التلقائي، حيث يمارس فيه الانسان حياة بدون سلطة تقيده، ويكون فيها حرًا دون أن تستغله أو تحكمه أي سلطة عليا إلا سلطة الاخلاق والمبادئ والرقابة الذاتية.

ومن فكرة السلطة الالهية هيمن الانسان على الانسان، فقد استنتج المفكرون الفوضويون أنه يمكن للمجتمع أن يؤسس على أسس أخلاقية عندما تلغى السلطة، ومظاهر التفاوت الاقتصادي، فالدولة اعتبرها الفوضويون تكوين غير طبيعية، والمجتمع تكوين طبيعي وهما منفصلين عن بعض، فإن تحطيم الدولة لن يهدد المجتمع، فبعد تحليل الشرور الاجتماعية حدد مفكري الفوضوية بأن هذه الشرور تكمن في الحكومة والقانون والملكية الخاصة، وأن مصدر كل هذه الشرور هو السلطة ، ويرى الفوضويون بأن الخطأ في وجود الدولة، بأنها مؤسسة إجرامية ترتبط بالعنف والاستغلال ونشأت لغرض هيمنة الإنسان على الانسان(5).

ويعرض "برودون" أربع اتهامات أساسية للدولة(6):

1. أنها كيان إكراهي يحد من حرية الناس فالدولة تحكم وتراقب وتفتش وتتجسس وتشرع القوانين وتضع النظم وتفرض عليك الرأي من مخلوقات لايملكون المعرفة باسم الصالح العام.
2. أن الدولة هي كيان تأديبي أو عقابي، فهي تعاقب وتحبس وتنتهك وتضطهد على معارضيها وعلى من يخالفون القانون، سواء أكانت هذه القوانين عادلة أم لا، وهذه هي عدالة اخلاقيات الدولة.
3. الدولة كيان استغلالي، فهي تستخدم قوتها في فرض الضرائب والتنظيم الاقتصادي؛ لتمويل الموارد من مراكز الثروة إلى خزانتها.

---

(1) د.مالك عبيد أبوشهيوة، د.محمود محمد خلف، الايديولوجيا والسياسة، دراسات في الايديولوجيات السياسية المعاصرة، الجزء الثاني، معهد الانماء العربي-طرابلس، ط3، 2003

(2) د. اسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، موقع كتب عربية، متاح على الرابط التالي:www.kotobarabia.com

(3) د. هبة رؤوف عزت، الفوضوية: الفلسفة التي ظلمتها الترجمة، دار الامير للتأليف والترجمة والنشر، بيروت لبنان، 2008، متاح على الرابط: https://www.daralameer.com/newsdetails.php?id=144&cid=30

(4) رجب بودبوس، الفوضوية، معهد الإنماء العربي (دراسات الفكر العربي)، ط1، 1989

(5) مالك عبيد أبوشهيوة، د.محمود محمد خلف، الايديولوجيا والسياسة، المرجع السابق نفسه.

(6) هبة رؤوف عزت، الفوضوية: الفلسفة التي ظلمتها الترجمة، المرجع السابق نفسه.

4. الدولة تنظيم هدام، تجند رعاياها في حروب لحماية الدولة نفسها، وبدلاً من أن تكون حافظة لحياتهم.

أغلبية الفوضويون يؤمنون بأن شرور الدولة –أي دولة – برلمانية أو اشتراكية، فالدولة مهما كانت فهي شر، ويرى الفوضويون الدولة في (الهياكل المؤسسية التشريعية والتنفيذية والقضائية والإدارة البيروقراطية والمؤسسات الأمنية والعسكرية والتعليمية والدينية، ويعامل الفوضويون الحكومة والدولة والسيادة والقانون والسلطة بأنها واحدة، وإلغاء الدولة أساس لإلغاء الحكومة والسلطة، ولهذا أختلف منظري الفوضوية مع ماركس ورفضوا الماركسية، كما رفضوا الاستيلاء على الدولة، فهم يتفقون مع الماركسيين على ضرورة الثورة وتحطيم كل المؤسسات الرأسمالية، وأختلفوا حول تضمين الفوضويون طبقة الفلاحين لطبقة العمال كطبقتين ثوريتين ، وأعتبروا أن دكتاتورية البروليتاريا هي استبدال طبقة جديدة من المستغلين[1].

رغم تشابه الفكر الفوضوية والفكر الماركسي، فإن الفوضويون لم ينخرطو في أي تنظيمات أو حركات سياسية أوتكوين أحزاب، لأنهم ضد الاستغلال ورفض السلطة بكل أشكالها، أما الفكر الماركسي فهو يسعى للإستيلاء على السلطة.

فالسلطة في نظر الفوضويون (تسلط) مهم كان مصدرها (دولة أو كنيسة أو مدرسة) وهي – أي السلطة – مصدر لعدم المساواة، والفوضوية كمنظومة من الأفكار تبرر وتفسر النظام الإجتماعي والسياسي التي تراه، فهي لاتدعو إلى اللاسلطوية، ولكنها تدعو إلى النظام الطبيعي، وبحسب مفكريها هي المجتمع المنظم الحر الذي يمكن أن يصل إليه الإنسان، فهو كيان طبيعي مؤسس على الأخلاق والعقل والعلاقة المباشرة بين البشر، فالإنسان الطبيعي يحكم نفسه من خلال الأخلاق ويمارس من خلالها الرقابة الذاتية[2].

وتسعى الفوضوية إلى لتأسيس مجتمع يتساو ويتعاون فيه الجميع، بعيداً عن كل سلطة الدولة والمؤسسات الاقتصادية أو الاجتماعية أو الدينية، وتنكر أي تصور عن (السلطة ضرورية للمجتمع)، فالدولة في نظرهم غير ضرورية وشريرة تقدم مصلحتها على مصلحة الإنسان، وغياب الدولة في المذهب الفوضوي، هو أن يحيى الأفراد وفق نظام طبيعي بتأمين الحاجات البشرية، والحرية للجميع، وسيكون منظماً من خلال الاتحاد الطوعي والاختياري بين أفراده[3].

إلا أن أحدى المشاكل التي تواجه الفوضويون في كيفية تكوين النظام السياسي، وهي أفكار غير واقعية (مثالية)، وينادون بإلغاء الدولة القومية بكل مؤسساتها الإدارية والأمنية والعسكرية والقضائية والسياسية، ليكون الأفراد في المجتمع أحرارًا، فالتنظيم الهرمي للسلطة يرسخ اللامساواة بين أفراد المجتمع، فالحرية عند باكونين –أحد مفكري الفوضوية- "الحق المطلق لكل إنسان"، فالحرية المطلقة هي حلم الفوضويين . إلا أن الايديولجية الفوضوية رفضت الموجود، دون أن تضع حل عملي بديل يمكن تطبيقه، كما في الفكر الشيوعي الذي حرض على ازالة السلطة السياسية، بعد أن تصفي دكتاتورية البروليتاريا كل آثار النظام الرأسمالي، ولكن ماركس لم يوضح كيف يحكم المجتمع، إذا ما تلاشت السلطة السياسية

ويرى الفوضويون بأن المجتمع الفوضوي ينظم بحرية وجماعيًا وتكون القاعدة جماهيرية، طبيعيًا بدون كيان بدون دولة، يؤسس على الاخلاق والعقل والعلاقة المباشرة بين الافراد، يكون عبارة عن مجتمعات صغيرة (كومونات) وتكوين حكومة غير سياسية محدودة تبنى على القبول الطوعي ، حيث ترتبط هذه الكومونات أو التجمعات عن طريق نظام فيدرالي ضعيف لتلافي المركزية[4].

ولإدراك الاختلافات بين بعض الايديولوجيات السياسية المختلفة والايديولوجيا الفوضوية، سنتطرق الى مفهوم هذه الايديولوجيات لأهم القضايا الأساسية لموقفهم من الدولة والسلطة والمساواة والاقتصاد[5]:

أولاً :- منظورات عن الدولة :

1- **الفوضويون :** يرفضون الدولة من البداية ، اعتقادًا أن الدولة شر غير ضروري . ويعتبرون ان السلطة القمعية الإلزامية السيادية للدولة ليست سوى قمع مقنن يعمل لصالح الأقوياء .

2- **الليبراليون :** ينظرون الى الدولة باعتبارها حكماً محايداً بين المصالح والجماعات المتنافسة في المجتمع ، وهي ضمان حيوي للنظام الاجتماعي .

3- **الاشتراكيون :** يتبنون اراء متمايزة عن الدولة ، يراها الماركسيون كأداة للحكم الطبقي. بينما ينظر الاشتراكيون الاخرون للدولة باعتبارها انها تجسد الخير العام ويقرون تدخل الدولة في شكل النظام الديمقراطي الاشتراكي .

ثانياً : منظورات عن السلطة :

1- **الليبراليون :** يؤمنون ان السلطة تنشأ "من اسفل" بموافقة المحكومين .

2- **الاشتراكيون :** يشككون في السلطة ، ومع ذلك تمسكت المجتمعات الاشتراكية بفكرة سلطة الهيئة الجماعية ، مهما كان شكلها ، كوسيلة لضبط الفردية.

3- **الفوضويون :** يرون كل اشكال السلطة غير ضرورية ومدمرة ، ويساوون بين السلطة والقمع والاستغلال .

---

[1] مالك عبيد أبوشهيوة، محمود محمد خلف، الايديولوجيا والسياسة، المرجع السابق نفسه

[2] مالك عبيد أبوشهيوة، محمود محمد خلف، الايديولوجيا والسياسة، المرجع السابق نفسه

[3] نادر كاظم، هل يمكن تصوُّر مجتمع بلا دولة؟، صحيفة الوسط، العدد 1434 - 09 أغسطس 2006م ، متاح على الرابط التالي: http://www.alwasatnews.com/news/633288.html

[4] مالك عبيد أبوشهيوة، محمود محمد خلف، الايديولوجيا والسياسة، المرجع السابق نفسه

[5] أ. م. د. ابتسام حاتم علوان، التيارات اليمينية واليسارية في أوربا، الجامعة المستنصرية، 2017/11/27، متاح على الرابط التالي: https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/11/11_2017_11_27!09_45_43_AM.docx ..

ثالثاً :- منظورات عن الدين :

1- الليبراليون : يعتبرون الدين شأناً خاصاً متميزاً يرتبط بالاختيار الفردي والتطور الشخصي . ولذلك فالحرية الدينية أساسية للحرية المدنية ولا يمكن ضمانها الا بالفصل الصارم بين الدين والسياسة ، وبين الكنيسة والدولة .

2- الاشتراكيون : صوروا الدين عادة صورة سلبية ، فهو في افضل الأحوال انحراف عن الصراع السياسي ، وفي أسوأ الأحوال شكل لأيديولوجيا الطبقة الحاكمة (وقاد ذلك في بعض الحالات الى تبني لا دينية الدولة) . لكن الدين بتأكيده على الحب والتراحم قد يزود الاشتراكية بأساس أخلاقي.

3- الفوضويون : يرون الدين عامة كمصدر مؤسسي للقمع ، ولذلك فهناك اتصال ثابت بين الكنيسة والدولة ، لان الدين يدعو للطاعة والخضوع للحكام الارضيين بينما يشرع مجموعة من القيم السلطوية التي تحرم الفرد من الاستقلالية الأخلاقية .

خامساً :- منظورات عن المساواة :

1- الليبراليون : يرون ان الناس "ولدوا" متساوين ، يتمتعون بنفس القيمة ، ويستدعى ذلك المساواة الرسمية ، خصوصاً المساواة السياسية والقانونية وكذلك المساواة في الفرص ، لكن المساواة الاجتماعية ستهدد الحرية على الأرجح وتعاقب الموهبة . وبينما يؤكد الليبراليون الكلاسيكيون على الحاجة للحكم الصارم لأهل الكفاءة والحوافز الاقتصادية، يرى الليبراليون المحدثون ان المساواة الحقيقية في الفرص تتطلب مساواة اجتماعية نسبية .

2- الاشتراكيون : يعتبرون المساواة قيمة أساسية ويؤيدون المساواة الاجتماعية على وجه الخصوص . ورغم التحولات الفكرية داخل الديمقراطية الاشتراكية باتجاه الاعتقاد الليبرالي في المساواة في الفرص ، جرى النظر الى المساواة الاجتماعية ، سواء بمعناها النسبي (الديمقراطي الاشتراكي) او المطلق (الشيوعي) على انها جوهرية لتأمين التماسك الاجتماعي والاخوة ، ولتحقيق العدالة او الانصاف ، ولتوسيع نطاق الحرية بالمعنى الإيجابي .

4- الفوضويون : يضعون تركيزاً خاصاً على المساواة السياسية التي تفهم على انها الحق المطلق والمتساوي بين الناس في الاستقلالية الشخصية ، وهو ما يستدعي ان كل اشكال عدم المساواة السياسية تقترب من القهر ، ويؤمن الشيوعيون الفوضويون بالمساواة الاجتماعية المطلقة التي تتحقق من خلال الملكية الجماعية للثروة الانتاجية .

الخاتمة

يكاد أغلب الفلاسفة والمفكرين الغربيين والاسلاميين أن يتفقوا في أقوالهم على ضرورة وجود السلطة السياسية بل وأن وجودها ضرورة ملحة، أما الآراء المخالفة والتي دعت لإلغاء السلطة السياسية عند بعض المفكرين والتي رأت أن السلطة السياسية ظاهرة طفيلية وغير ضرورية فهي أقوال وأفكار (مثالية) لم تطبق على أرض الواقع.

ويرجع اختلاف نظرة المفكرين للسلطة السياسية إلى اختلاف توجهاتهم واتجاهاتهم وتأثرهم بالسلطة التي عاصروها، بسبب المؤثرات التي احاطت بكل منهم والتي تمثلت في الصراعات والثورات والحروب الاهلية والدينية الدامية من اجل الاستئثار بالسلطة بين الملوك والامراء والبرلمانات، فمنهم من رأى أنها تنظيم سيء يقوم على استغلال البشر للبشر وممارسة التعسف والطغيان واضطهادهم لبعضهم البعض، فكان من الواجب على الفئة الرافضة للسلطة أن تدعو لإلغائها والاستغناء عن هذه السلطة وأنه غير ضرورية، وإقامة مجتمع (لاسلطوي) أي عدم وجود سلطة، وهي تمثل الاتجاه المثالي الذي لايمكن تطبيقه عمليًا.

في المقابل يرى المؤيدين أن السلطة شر، ولكنه شر لابد منه للحفاظ على تنظيم الجماعة وأمنها واستمراريتها، وكذلك فان السلطة ضرورية لتطور المجتمعات البشرية.

- نظرة المفكرين المؤيدين لضرورة وجود سلطة سياسية ويرى أنها مؤسسة ضرورية، ومنهم أرسطو وابن خلدون[1]:

1- أن الدولة تقوم بإشباع الحاجات للفرد مثل الأمن والصحة والتعليم والدولة .
2- أن الدولة تتميز بالاستمرارية وهو ما يضمن استقرار القوانين والمعاملات في المجتمع.
3- أن الدولة تتميز بالاستقرار وبممارسة السيادة على اقليمها ما يوفر الامن والسلام، عكس الجماعات الغير مستقرة والتي تدخل في صراعات وتنافس مع جماعات بشرية أخرى بسبب الاراضي.
4- أن الدولة تتميز بالإكراه المادي من خلال سنها القوانين التي يخضع لها الجميع داخل حدودها.
5- أن الدولة توفر امكانيات التنمية التي لن تستطيع الجماعات البدائية والمتخلفة تحقيقها.

- نظرة المفكرين الرافضين لوجود السلطة السياسية والدولة ويرى بأنها مؤسسة غير ضرورية ويجب الغائها، وتمثلها الفوضوية أو اللاسلطوية منهم برودون وباكونين [2]:

1- أن الدولة تمثل قيد على حرية الفرد.
2- سيطرة الاقوياء على السلطة في الدولة .
3- حجم الثروات وموارد الدولة بحسب موقعها الجغرافي، فهناك دول غنية ودول فقيرة ودول غنية وأخرى ضعيفة، فسوء توزيع الثروات تعارض إرادة الله، وهي تؤدي لنشوب الصراعات والحروب بين البشر من أجل الاستيلاء والاستئثار بهذه الموارد

[1] منصور ميلاد يونس، القانون الدستوري والنظم السياسية، ج1، المرجع السابق.
[2] د.منصور ميلاد يونس، القانون الدستوري والنظم السياسية، ج1، المرجع السابق.

وخلصت الدراسة:

الدولة غير السلطة السياسية، ومصطلح السلطة السياسية أقدم من مفهوم الدولة وهي الخاصيَّة المميزة للدولة، فالسلطة السياسية ظهرت بعد تطور الجماعات البشرية وقيام تنظيم للجماعة، ووظيفتها الدفاع عن المجتمع والدولة، ولان الأنسان لا يستطيع العيش الا في جماعة بشرية والجماعة لا يمكن أن تعيش باستقرار الا بوجود سلطة سياسية تنظم الحياة بين أفراده داخل هذا التجمع، فهو يحتاج للنظام، والنظام يحتاج إلى سلطة منظِّمة يخضع لها الجميع، فلا يمكن لأي تجمع سياسي أن يستمر دون سلطة تحكمه وتنظمه وتسن له القوانين لتحقيق مصالح الشعب وأما قراراتها تكون عامة ملزمة للجميع.

مايميز السلطة السياسية عن غير من السلطات الاخرى الدينية والثقافية والاجتماعية أن الخضوع لسلطة الدولة هو خضوع إجباري، والدولة هي من تملك القوة المادية، أي انها تحتكر وسائل القوة والإكراه في المجتمع كالجيش والشرطة والسجن لإنفاذ أوامرها على الأفراد، وهي السلطة السياسية العليا الوحيدة داخل الدولة، المنفردة بالسيادة، فلا توجد سلطة أخرى تخضع لها الدولة

أما مفهوم الدولة فهو مفهوم غربي تأسس منذ عهد اليونان والرومان مرورًا بالعصور الوسطى إلى الإقطاع وظهور البرجوازية وصولًا إلى الفكر الغربي الحديث متمثل في مفكري العقد الإجتماعي توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو ومونتسكيو والفصل بين السلطات إلى الدولة الديمقراطية الحديثة في الغرب.

المصادر والمراجع

اولًا: المراجع:

1. جورج سباين، تطور الفكر السياسي (5 أجزاء)، (الكتاب الأول، والكتاب الثاني) ترجمة جلال حسن العروسي، القاهرة، دائرة المعارف بمصر، 1954.
2. حورية توفيق مجاهد،الفكر السياسي من افلاطون إلى محمد عبده،مكتبة الانجلو المصرية،ط7، 2019
3. ناظم عبدالواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي عمان الاردن، ط1 - الإصدار الثاني 2009
4. منصور ميلاد يونس، القانون الدستوري والنظم السياسية، دار الكتب الوطنية، بنغازي ليبيا، ج1، ط3، 2018
5. منصور ميلاد يونس، القانون الدستوري والنظم السياسية، دار الكتب الوطنية، بنغازي ليبيا ج2، ط5، 2020
6. ميلود المهذبي، ابراهيم ابوخزام، الوجيز في القانون الدستوري، دراسة تحليلية في النظرية العامة لفلسفة القانون الدستوري، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، الكتاب الأول، ط1، 1996
7. محمد بن على بن محمد، على عبدالمعطي محمد – السياسة بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1985
8. عبد السلام طويل، منصة الرائد العلمية، الفكر السياسي الإسلامي :المحددات المفاهيمية والنظرية (2)، مفهوم البيعة، متاح على www.arrabitacademy.ma
9. عطية سليمان، فلسفة السياسة في العصور القديمة والوسطى، دار الكتب الوطنية – بنغازي – ط1، 2005
10. من كتاب الأحكام السلطانية لأبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي، الباب الأول في عقد الإمامة، دار الحديث – القاهرة، متاح على الموقع المكتبة الشاملة https://shamela.ws/book/22881
11. من كتاب الاقتصاد في الاعتقاد لمؤلفه أبوحامد الغزالي.
12. الشهرستاني، كتاب الملل والنحل، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة بيروت – لبنان، ج1
13. مالك عبيد أبوشهيوة، د.محمود محمد خلف، الايديولوجيا والسياسة، دراسات في الايديولوجيات السياسية المعاصرة، الجزء الثاني، معهد الانماء العربي- طرابلس، ط3، 2003
14. اسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، موقع كتب عربية، متاح على الرابط: www.kotobarabia.com
15. رجب بودبوس، الفوضوية، معهد الإنماء العربي (دراسات الفكر العربي)، ط1، 1989
16. ابتسام حاتم علوان، التيارات اليمينية واليسارية في أوربا، الجامعة المستنصرية، 2017/11/27، متاح على الرابط: https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/11/11_2017_11_27!09_45_43_AM.docx .

ثانيًا: الدراسات والرسائل:

17. أمام عبدالفتاح امام، نظرية السيادة والحقوق الفردية في الدولة الحديثة، مجلة التفاهم، المجلد 11، العدد 39، 2013/03/31، ص ص: 151-166، متاحة على الرابط:https://search.emarefa.net/detail/BIM-343594
18. الدرر السنية، موسوعة الفرق،الخوارج، البابُ الرَّابعُ: فِرَقُ الخَوارِجِ، الفَصلُ الثَّالثُ: التَّعريفُ بِفِرَقِ الخَوارِجِ، المَبحَثُ الأول: من فرق الخوارج: المحكمة، لمزيد من المعلومات متاحة على https://dorar.net/frq/1166
19. عبدالقادر بن شيبة الحمد، فرقة النجدات، التاريخ الاسلامي، 2018/07/30، متاح على https://islamstory.com/ar/artical/3408395
20. محمد صالح البدراني، الدولة والسلطة والنظام، موقع عربي 21، 2024/02/23، متاح على الرابط التالي: https://arabi21.com/story/1496255

21. عبد السلام طويل، الفكر السياسي الإسلامي :المحددات المفاهيمية والنظرية(1)، مفهوم الدولة والسلطة، منصة الرائد العلمية، الرابطة المحمدية للعلماء، المملكة المغربية، متاح على الرابط www.arrabitacademy.ma
22. الدكتور عبد السلام طويل، منصة الرائد العلمية، الفكر السياسي الإسلامي :المحددات المفاهيمية والنظرية (2)، مفهوم الولاية، متاح على www.arrabitacademy.ma
23. م.م. بريز فتاح يونس، التمييز بين السلطة السياسية والسيادة (دراسة قانونية تحليلية)، مجلة جامعة تكريت، السنة(8)، المجلد(5) العدد(20)، يونيو 2016، ص ص: 225-561
24. السلطة السياسية في الفكر السياسي الغربي والإسلامي مجلة الوعي، السنة الثالثة – العدد 28 أغسطس 1989، متاح على الرابط: https://www.al-waie.org/archives/article/11144
25. أياد حميد إبراهيم، مفهوم السلطة في القرآن الكريم، العراق :جامعة ميسان، كلية القانون، قسم القانون - الخاص،2015
26. موقع الدرر السنية، موسوعة الفرق ،الخوارج، البابُ السَّابعُ: آراءُ الخَوارِجِ الاعتقاديَّةُ ومَوقِفُ الإسلامِ منها، الفَصلُ الثَّالثُ: آراءُ الخَوارِجِ في الإيمانِ، المَبحَثُ الخامِسُ: آراءُ الخَوارِجِ في الإمامةِ العُظمى، المَطلَبُ الأوَّلُ: حُكمُ الإمامةِ عِندَ الخَوارِجِ، متاح على https://dorar.net/frq/1262

ثالثًا: الصحف والمواقع الكترونية:

27. السلطة السياسية في الفكر السياسي الغربي والإسلامي، موقع الخلافة، متاح على الرابط التالي: https://www.khilafah.net/archives/2690
28. المركز الليبي للدراسات الاستراتيجية، السلطة السياسية، متاح على https://lcss.gov.ly/articles/blog/post-9/
29. د . أحمد حمود المخلافي، التمييز بين الدولة والسلطة، الثورة نت، 2014/05/26، متاح على الرابط:https://althawrah.ye/archives/326690
30. حسن البحري، السلطة، الموسوعة القانونية المتخصصة، متاح على الرابط: https://arab-ency.com.sy/law/details/25704/4
31. محمد عبدالستار البدري، من التاريخ: الخوارج والدولة في الإسلام، صحيفة الشرق الأوسط، 2014/10/28، متاح على https://aawsat.com/home/article/210671
32. د. هبة رؤوف عزت، الفوضوية: الفلسفة التي ظلمتها الترجمة، دار الامير للتأليف والترجمة والنشر، بيروت لبنان، 2008، متاح على الرابط: https://www.daralameer.com/newsdetails.php?id=144&cid=30
33. نادر كاظم، هل يمكن تصوُّر مجتمع بلا دولة؟، صحيفة الوسط، العدد 1434 - 09 أغسطس 2006م، متاح على الرابط http://www.alwasatnews.com/news/633288.html